obeikandl.com

الباب الأول

الماء والأزمة

obeikandl.com

النيل أمن قومى لمصر

رسالة بالغة الأهمية لأثيوبيا ينبغى أن تستوعبها وهى أن المياة قضية أمن قومى فعلا لمصر وأكثر من أمن إسرائيل القومى لأن المساس بها يعنى شروع فى إبادة ٩٠ مليون مصرى وبالتالى فإن الضربات الاستباقية لن تجد إلا كل تأييد من جميع دول العالم المتحضر.

فى تصرف نراه غير مبرر قامت إسرائيل بضرب مصنع للأسلحة فى الشقيقة السودان تحت زعم أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى فى حال تهريب أسلحته إلى قطاع غزة تحت حكم حركة حماس والذى يرعاه الحكم الإسلامى فى السودان فالأمن القومى لإسرائيل لا يعتمد على ردع العدوان بأقوى منه ولكنه يعتمد على الضربات الوقائية الاستباقية لكل ما يمكن أن يتطرق إليه الشك – مجرد الشك – فى أنه يمكن أن يهدد أمنها القومى والذى تكرر فى ضرب المفاعل النووى العراقى وقافلة محملة بالأسلحة للسودان أيضا على ساحل البحر الأحمر فالفكر فى الضربات الاستباقية يتم تدريسه فى جميع الأكاديميات العسكرية لأن من فى موقف الهجوم أفضل كثيرا من مثيله فى موقف الدفاع.

وعلى الرغم من زيارة الرئيس محمد مرسي ثم رئيس الوزراء وبعثات شعبية ودبلوماسية لأثيوبيا ومشاركة على أعلى مستوى فى مراسم دفن الرئيس الأثيوبى الراحل مليس زيناوى إلا أن خليفته هيلا مريام دأب على التصعيد مع مصر خلال الفترة الماضية معترضا على اعتبار مصر أن مياة نهر النيل قضية أمن قومى ومطالبته بأن تكون فقط مجرد اختلافات على حصص مياة فى بلد مثل أثيوبيا تعانى من تخمة فى الأمطار ومواردها المائية المتجددة تتجاوز ١٢٣ مليار م٣ سنويا مقابل بلد مثل مصر لا تتمتع ٩٧٪ من مساحتها بأى أمطار وتقتصر مواردها

المائية بنسبة ٩٠٪ على حصتها من مياة نهر النيل وفيضانه بالإضافة إلى حصة غير متجددة من المياة الجوفية لا تتجاوز ٥ مليارات م٣ سنويا قاربت على النضوب بما يدفعها إلى استخدام حصتها من مياة نهر النيل عدة مرات بتدوير وإعادة استخدام المياة التى تروى بها أراضيها لتصبح مياة صرف زراعى فتعيد استخدامها مرة ومرات بسبب النقص الشديد فى المياة العذبة فى البلد الذى أصبح صحراويا بسبب نقص هذه المياة، يحدث هذا فى مصر مقابل أثيوبيا التى تصنف على أنها نافورة المياة بمعدلات أمطار تصل إلى ١١٠٠ملم ولمدة تسعة أشهر متتالية و١٢ نهرا و٨ أحواض أنهار وبحيرات عذبة ومستنقعات وفواقد مياة عذبة تترك بدون ترويض أو استقطاب وترفض حتى أن نقوم باستقطابها لصالح مصر وأثيوبيا فكيف لبلد مثل هذا يمكن أن يؤمن بأن المياة قضية أمن قومى لمصر؟ فدولة كبيرة مثل مصر ذات حضارة عريقة قامت على ضفاف نهر النيل لا تتجاوز مواردها الحقيقية أكثر من ٦١٠٥ مليار م٣ تقسم على ٩٠ مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد رسميا من المياة العذبة لا يتجاوز ٦٧٥ م٣ سنويا أى أقل من حد الندرة البالغ ألف م٣ للفرد سنويا وقريبا من حد الندرة المتفاقمة Acute Scarcity بمعدل ٥٠٠ م٣ للفرد سنويا.

وفى المقابل نجد أن نصيب الفرد من المياة العذبة فى أثيوبيا يتجاوز ١٨٧٥ مترا مكعبا فى السنة أى ضعف حد الندرة وثلاثة أضعاف نصيب الفرد فى مصر وأن نسبة المساحات هناك التى تتمتع بسقوط الأمطار عليها وكذلك الأراضى الزراعية التى تتمتع بالمياة العذبة تتجاوز ٧٥٪ من مساحة أثيوبيا مقابل ٥٪ فقط من مساحة مصر، وبالتالى تكون مساحة الأراضى القاحلة فى أثيوبيا لا تتجاوز ٢٥٪ من مساحتها مقابل ٩٥٪ من مساحة مصر وأثيوبيا تملأ الدنيا صراخا خاصة بين دول أوروربا وأمريكا الشمالية بأن مصر والسودان تحصلان على ٩٠٪ من المياة الجارية

بين ضفتى نهر النيل بينما تحصل أثيوبيا على ١٠٪ فقط وللأسف تجد من يصدقها فى وسط الإهمال المصرى وعدم الرد الإعلامى على ما تدعيه أثيوبيا بأن أثيوبيا تستأثر على ٩٠٪ مما يسقط عليها من أمطار تستغله فى الزراعات النظيفة والعضوية الخالية من التلوث والمبيدات والتى تغسل أراضيها دوريا وتشحن بالمليارات من الأمتار المكعبة من المياة الجوفية وهى التى جعلتها تتربع على قمة الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للأغذية والمنتجات العضوية فكيف تطالب أثيوبيا باستبعاد حصتها من الأمطار التى تسقط فى حوضى النيل الأزرق ونهر عطبرة من التقسيم مع جيرانها خاصة وأن ٩٣٪ من زراعاتها هى زراعات مطرية عضوية وأن ١٠٠٪ من ثروتها الحيوانية والتى تتجاوز ١٠٠ مليون رأس هى نتاج لهذه الأمطار وما تنبته من مراع طبيعية ومروج تمتد لمساحات شاسعة ولا تكلفها مثل مصر زراعات للأعلاف تستحوذ على نصف مساحات أراضيها الزراعية من أجل ٨ ملايين رأس ماشية هى كل ثروة مصر الحيوانية بل إن أراضينا الزراعية المحدودة التى لا تتجاوز ٨ ملايين فدان تستهلك ٨٠٪ من حصتنا من مياة النيل ومع ذلك نعانى من فجوة غذائية عميقة تصل إلى ٦٠٪ من احتياجاتنا من الغذاء ونستورد القمح كأكبر مستورد له فى العالم بكميات وصلت إلى ١٠٠٥ مليون طن سنويا ثم الذرة ونحن رابع أكبر مستورد لها فى العالم بكميات ٥٠٢ مليون طن سنويا وفجوة فى زيوت الطعام تبلغ ٩٢٪ وفى العدس ٩٩٪ والفول ٧٠٪ والسكر ٣٢٪ واللحوم ٦٠٪ والألبان الجافة ٥٠٪ وفى المقابل نجد أن أثيوبيا دولة مصدرة للحوم والأغذية والبن والذرة ولا تتجاوز فجوتها الغذائية ٢٠٪ فقط وتمتلك ٢٥ مليون فدان من الأراضى الخصبة وتؤجر حتى الآن ٥ ملايين فدان لمستثمرين أجانب لزراعات الوقود الحيوى ولإسرائيل فيه نحو ٤٠٠ ألف فدان ولديها طلبات تخصيص لأراض زراعية جديدة تبلغ ١٥ مليون فدان من مستثمرين غربيين بسبب وفرة ما تمتلك من أراض زراعية ومياة ومع ذلك تملأ الدنيا صراخا بأن مصر تأخذ مياهها فهناك ٥٧ شركة أجنبية

تستثمر حاليا فى أثيوبيا فى إنتاج الوقود الحيوى وتريد أن تتحول إلى الزراعة المروية وبالتالى تطلب المزيد من المياة الجارية من نهر النيل ليس لإنتاج الغذاء لجوعى أثيوبيا بل من أجل إنتاج الوقود الحيوى للأثرياء الأجانب.

ووفقا للأرقام التي أعلنتها وزارة الري والمؤتمر العربي الأخير للمياة فإن العجز في المياة في مصر سيصل إلى ١٨ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٣٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠، ويتوقع الخبراء نشوب حرب على المياة، خاصة أن إسرائيل وصل نصيب الفرد من المياة فيها إلى ٤٠٠ متر مكعب؛ مما سيدفعها لعمل أي شيء لسد هذا العجز من موارد المياة في مصر.

وعن حجم المياة المتاحة لمصر حاليا فإنها تصل إلى ٧٠ مليارا مقسمه كالآتي: ٥٥٠٥ مليارًا من مياة نهر النيل، و٦٠١ مليارات متر مكعب من المياة الجوفية بالوادي والدلتا، و١٠٢ مليار متر مكعب من مياة المطر والسيول، و٥٠٧ مليارات متر مكعب من تدوير مياة الصرف الزراعي، و١٠٢مليار متر مكعب من تدوير مياة الصرف الصحي، إضافة إلى حوالي ٨ مليارات متر مكعب من الخزانات الجوفية المختلفة على مستوى الجمهورية.

خطورة وضع مصر المائى :

وقبل الحديث عن خطورة الوضع المائى المصرى يجب أولاً أن نذكر نبذة عن موارد مصر المائية مصادر مصر المائية :

نهر النيل :

ويُعد المصدر الرئيسى للمياه فى مصر، حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥٠٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩٠٣ ٪ من الموارد المائية وتغطى ٩٥ ٪ من الاحتياجات المائية الراهنة .

المياه الجوفية :

تقدر كمية المياه الجوفية المُستخدمة فى مصر بحوالى ٦٠١ مليار متر مكعب/ سنه فى الوادى والدلتا، ويمكن زيادة هذه الكمية مستقبلاً لتصل إلى ٧٠٥ مليار متر مكعب/ سنه دون تعريض المخزون الجوفى للخطر.

الأمطار:

وهى لا تمثل مصدراً رئيسياً للمياه فى مصر لقلة الكميات التى تسقط شتاءً ، حيث يبلغ حجم هذه المياه نحو ١٠٣ مليار متر مكعب/ سنة.

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى:

وهى من المصادر المائية التى لا يُستهان بها، حيث يبلغ المتوسط السنوى لمياه الصرف الزراعى نحو ١٢ مليار متر مكعب/ سنة، يُعاد استخدام حوالى ٥٠٧ مليار متر مكعب حالياً، وهناك جهود للوصول بها إلى ٩ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ ليُستفاد بها فى مشروعات التوسع الزراعى.

مياه الصرف الصحي المُعالج :

وهى من المصادر المائية التى يمكن استخدامها لأغراض الرى بشرط أن تفى بالشروط الصحية المُتعارف عليها عالمياً، حيث تبلغ كميتها نحو ٢٠٥ مليار متر مكعب سنوياً يُعاد استخدام حوالى ١٠٣ مليار متر مكعب منها بعد معالجتها فى مشروعات استزراع الأراضى الصحراوية.

ويبلغ إجمالى حصة مصر من المياه ٦٩ مليار متر مكعب سنوياً وقد حذر خبراء مصريون في مجال المياة ، من أن الدول التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية ، هي الأخطر علي حصة مصر من مياة النيل ، مرجعين ذلك إلي أن أثيوبيا

تتحكم وحدها فيما يقرب من ٨٥٪ من حصة مصر من مياة النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من ١٥٪ من حصة مصر من المياة؛ حيث تصب أغلب الفروع في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا وتنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي من أنها ترفع شعار بيع المياة لمن يدفع أكثر.

وقيل إن بوروندي والكونغو لا تتحكمان في نهر النيل، أما كينيا فهي أقل الدول تحكماً، وأوضحوا أن الضرر من توقيع هذه الاتفاقية سيقع علي مصر بشكل أساسي، مشيراً إلي أن آثاره قد تظهر بعد ٥٠ عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود والمشروعات المائية بها، وهذا الأمر يعد خصماً من حصة مصر السنوية من مياة النيل وأشاروا الي أن التوقيع المنفرد لدول المنابع علي الاتفاقية الإطارية سيؤدي إلي تناقص حصة مصر من مياة النيل، مضيفين أنه لا يمكن التنبؤ بنسبة هذا التناقص في الوقت الحالي، لكن نقصان متر مكعب واحد من المياة ليس في صالح مصر.

شن رئيس الوزراء الأثيوبي هجوما عنيفا ضد مصر بسبب أزمة مياة نهر النيل وقال إن علي مصر أن توقف بلطجتها حسب تصريحاته المستفزة فيما يتعلق بعزم بلاده بناء السدود علي نهر النيل وأكد رفضه للتهديدات المصرية وأضاف أن بعض الناس في مصر لديهم أفكار قديمة وبالية تقوم علي افتراض أن مياة نهر النيل تخص مصر، وأن مصر لديها الحق في تقرير من يحصل علي تلك المياة، وأن الدول المتواجدة في الجنوب وهي دول المنبع غير قادرة علي استخدام مياة نهر النيل لأنها دول غير مستقرة وفقيرة ولكن هذه الظروف تغيرت، وأن بلاده تتمتع بالاستقرار رغم انها لا تزال دولة فقيرة، ولكنها قادرة علي تغطية الموارد الضرورية لبناء ما تشاء من البنية الأساسية والسدود علي نهر النيل وترك الباب مفتوحا أمام الحل الدبلوماسي بقوله إن إنهاء الأزمة يأتي من خلال الجهود

الدبلوماسية للتوصل إلي حل يرضي جميع الأطراف فقد كانت أثيوبيا أعلنت عن افتتاح أكبر سد مائي على بحيرة تانا، والتي تعتبر أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة خطيرة تشير إلى نية دول منابع النيل في تصعيد مواقفها ضد مصر.

وقد حذر خبراء مصريون في مجال المياة من خطورة إنشاء مثل هذه السدود علي حصة مصر من مياة النيل،واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخري إلي أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلي مصر لكن السفراء الأفارقة المشاركون في أعمال الندوة التي نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية حول آفاق التعاون بين مصر ودول حوض النيل أكدوا أنه ليس هناك نوايا أو مؤامرات للإضرار بالمصالح المصرية في أفريقيا، كما أن حل المشاكل بين دول حوض النيل يجب أن يتم بالحوار وقال سفير أثيوبيا بالقاهرة إن سياسة بلاده تهدف إلى تعزيز التعاون مع مصر وليس هناك تنافس بين الدورين الأثيوبي والمصري بل هناك تكامل في الأدوار ، مؤكدا أن بلاده لا تنهج سياسة متهورة يمكن أن تضر بالمصالح المصرية والتعاون مع مصر يستند على تحقيق المصالح المشتركة والمنافع وأن سد النهضة سيعود بالخير على أثيوبيا ومصر وأفريقيا وهناك أساليب علمية لتفادى المشاكل والأضرار وما بدأناه من حوار بناء مع وزارة الري المصرية سيستمر والعلاقات المصرية الأثيوبية هي علاقة أزلية والتفاوض حول الاتفاقية الإطارية لمياة النيل يجب أن يستمر وهو الأسلوب الحضاري لإيجاد حل للخلافات والنزاعات.

بداية الأزمة

نشبت الأزمة فى حوض النيل لثبات حصص المياة، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، التي تتطلع إليها دول

المنبع، وتتطلب بناء سدود على البحيرات، وبعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية ربما يدفع المنطقة تدريجيا باتجاه كارثة مائية[1]، حيث اعترضت بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياة النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة بل وهددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٩ م بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من ٣٨٧٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ م إلى نحو ٦٥٤٠٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م.

وتعود جذور الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م، حين أصدر الرئيس التنزاني وقتها إعلانا باسم مبدأ نيريري يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا – أحد روافد بحيرة فيكتوريا – عام ١٩٧٧ م، التي تتضمن عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩م، كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ م، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا – أحد روافد النيل الأزرق – بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع قد يؤثر على حصة مصر من مياة النيل بحوالي ٥ مليارات م٣/ سنة.

ولاحتواء الخلافات، أوصى الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل بأديس أبابا فى سبتمبر ٢٠٠٣ م بآلية جديدة لحل النزاعات وديا، بحيث تساهم الصناديق الدولية

(١) نهر النيل – اطماع وصراعات – أسامة عبد الرحمن ص ١١١ وما بعدها

والدول المانحة في تمويل مشروعات لصالح دول الحوض، وتشمل هذه الآلية بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي٠ ولكن تجددت المناوشات حين طالب البرلمان الكيني الحكومة بإعادة التفاوض على معاهدة ١٩٢٩م، وذلك بعد انسحاب مارثا كاروا وزيرة المياة الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة بأثيوبيا في ديسمبر ٢٠٠٣م وعاد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريحات لوزير الثروة المائية التنزاني في ٢٠٠٤ م، قال فيها "إن بلاده ترغب في التزود من مياة بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد ١٧٠ كيلو مترا لتصل إلي القرى في تنزانيا دون إخطار أحد باعتباره حقا لبلاده وفي غضون ذلك، يري متخصصون أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لن تمكنها من إقامة مشروعات على ضفاف النهر تحجز المياة، خاصة أنه لا توجد مساحات منبسطة تشكل أحواضا طبيعية للمياة المحتجزة، مما يهددها بالغرق إذا أنشأت هذه السدود بينما يحذر خبراء استراتيجيون من خطورة التدخلات الخارجية بحوض النيل،وخاصة من إسرائيل التي تسعى لإقرار مبدأ بيع المياة.

السبب فى أزمة مياة النيل

وقعت عدة دول من حوض النيل وهى بوروندى ورواندا وكينيا وتنزانيا وأوغندة وأثيوبيا على اتفاقية إطاريه لتقاسم مياة النيل فيما بينها بدون مصر والسودان مما أثار مخاوف من أزمة سياسية حادة بين هذه الدول الأفريقية وهناك عدة حقائق فى غاية الأهمية :

- الحقيقة الأولى هى أن دول المنبع يعد النيل أحد مواردها المائية وأضعفها وأقلها اعتمادا من بين مواردها الأخرى فرواندا تعتمد عليه بنسة ١٥٪ وكينيا بنسبة ٧ ٪ وبوروندى بنسبة ٣٪ وأثيوبيا وتنزانيا بنسبة ٢٪ وأوغندة والكنغو أقل من ١٪ لكل منهما .

- الحقيقة الثانية أن مصر والسودان موقعهما يفرض عليهما الاعتماد على نهر النيل كلياً فمصر تعتمد عليه بمعدل ٩٧٪ تساوى ٥٥٠٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨ مليار وهو ما يعنى عدم قدرة مصر على الاستغناء عن مياة النيل نهائياً .
- الحقيقة الثالثة أن دول المنبع لديها موارد هائلة فأثيوبيا لديها ما يوفر لها سنوياً ما يوازى ألف مليار متر مكعب سنوياً والكونغو ١٣٠٠ مليار ولديهم نهر الكنغو أغنى أنهار القارة وينطبق نفس الكلام على باقى دول المنبع .
- الحقيقة الرابعة أن هذه الدول نظراً لتخلفها التقنى لا تستفيد من هذا الكم الهائل من المياة التى تتبخر ويذهب معظمها إلى البحر أو المحيط دون استغلال ٠
- الحقيقة الخامسة أن العلاقة بين هذه الدول تحكمها الانفاقيات التى لها حكم القوانين المنظمة لتوزيع المياة فيما بينها ولا يمكن تجاهل هذه الاتفاقيات كما لا يمكن تجاهل القانون الدولى الذى يفرض على الدول المتشاركة فى الأحواض أو الأنهار عدم انفراد أحدها بإقامة مشرعات مائية دون الحصول على موافقة باقى الدول .
- الحقيقة السادسة أن هذه البلاد أراضيها ذات طبيعة صخرية لا تحتفظ بالماء فترة طويلة وارتفاع الحراة فيها يفقدها المخزون من الماء لديها بالبخر فى فترة قصيرة فهى لا تتمتع بالوفرة المائية الا فى فترة الهطول فقط وتعانى شحاً مائيا باقى العام على عكس دول المصب التى تتميز بالوفرة المائية طوال العام بالاضافة إلى أن قوة اندفاع الماء تجعل السدود لا تصمد أمام الماء المندفع مهما كانت قوة السدود٠

لذلك فالسر فى الأزمة يكمن فى رغبة دول المنبع فى الاستفادة من الماء طول العام فاقاموا بمعونة صهيونية سدوداً كما يرغبون فى بيع الماء لمصر والسودان مقابل النفط والسلع الأخرى وهذا مبدأ خطير لإقراره بمبدأ بيع الماء٠

أبعاد ومخاطر مشكلة المياة في مصر

تفاقمت مشكلة المياة في مصر خلال السنوات الأخيرة ، ونـذكر منهـا الكارثـة الصحية التي وقعت في قرية بردين بمحافظة الشرقية منذ عدة سنوات نتيجة تلـوث مياة الشرب والتي أدت إلى تسمم أكثر من ١٠٠ مواطن، وكـذلك تسـمم العديـد من المـواطنين في مركـز بلقـاس بمحافظـة الدقهليـة نتيجـة اخـتلاط ميـاة الشـرب بالصرف الصحي، وهو ما أرجعته وزارة الصحة إلى اعتمـاد المـواطنين علـى ميـاة الطلمبات الحبشية في استخدمهم اليـومي ،وانتشـار الأوبئـة والأمـراض في مركـز طلخا في ذات المحافظة بسبب مياة الشرب الملوثة والمخلوطـة بالصـرف الصـحي ، وفي محافظة دمياط ، لجأ نحو ٤٠ ألف مواطن في عزبتي البط وعيسي إلى اسـتخدام مياة الترع الملوثة في الاستحمام والأغراض المنزلية إثر معاناتهم مـن العطـش منـذ ١٢عاماً، بسبب تكرار انقطاع المياة، فيما أصـيب أطفـال مـن مدينـة أبـورديس في جنوب سيناء، بأمراض جلدية بسبب عدم الاسـتحمام ومـا يثـار مـن شـكوك في محافظة سوهاج عن تلوث مياة الشرب نتيجة اختلاطها بالصرف الصحي، وهنـاك العديد من الإحصائيات التي تؤكد أن ١٧٪ من الأسـر في محافظـة المنيـا تعتمـد في حياتها على مياة ملوثة، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المحافظات الـتي تعـاني من نقص المياة أو عدم توافرها، ومنها محافظة الإسماعيلية التي تعاني مـن مشـكلة المياة بشكل مزمن سواء من حيث تلوثها، أو من حيث انقطاعها لمدد طويلة، الأمر الذي يرهق المواطنين في البحث عن وسائل بديلة، وفي محافظة الإسماعيلية تعـاني قرية البعالوة التابعة لمركز ومدينة القصاصين من انتشار بكتيريـا القولـون الخطـيرة نتيجة التعطل الدائم لمحطة المياة ، وذات الأمرفي قرية البرلس بمحافظة كفـر الشـيخ وقرية بشبيش بمركز المحلة ومنطقة المرج بمحافظة القاهرة وقرية بركة بمحافظـة قنـا،

بل وصل الأمر في بعض المناطق إلى انقطاع المياة لمدة تقرب من عامين، وهوما حدث في قرى المركزية والبنزية والنقعة والمعسكر و٣٠ بصار القديمة و ٤٩ و ٤٧ التابعة لمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية ، وكذلك حرمان سكان القرى والنجوع النائية من هذا المرفق المائى من الأساس ومنها قرى غرب العرب وروض أبو عادل ، يضاف إلى ذلك انتشار الكلور في تعقيم المياة ،الأمر الذي يصيب المواطنين بالفشل الكلوي وتليف الكبد والسرطان وغيرها من الأمراض المستعصية، وذلك برغم تأكيد العديد من الدراسات على مخاطر استعماله في المياة المخصصة للشرب، بل وامتناع معظم دول العالم عن استخدامه ، أما في مصر فمازال المسئولين مصرين على استخدامه بدعوى فعاليته في القضاء على الميكروبات متناسين أنه لا يقتل البكتيريا فقط، وإنما يقتل البشر أيضا.

خيارات مصر في أزمة مياة النيل

تعتمد مصر اعتماداً مطلقًا على مياة نهر النيل، كما تعتمد المياة الجوفية في مصر في معظمها على مياة النهر، ولا شك أن أزمة مصر مع دول المنبع يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات تؤثر تأثيراً فادحاً على حياة المصريين؛ ولذلك فإن هذه الأزمة لا بد أن تلفت نظر مسئولى مصر إلى عدد من الحقائق التي تولَّدت وتراكمت تحت الوعي المصري:أول هذه الحقائق أن قدرة مصر على التأثير في القارة الأفريقية عموماً وفي حوض النيل خصوصاً قد تراجعت بقدر ما تجرأت الدول الأخرى على اتخاذ موقف منفرد أيًّا كانت دلالته؛ ولكنه يعبِّر عن تحدٍّ للموقف المصري ثاني هذه الحقائق أن المفاوض المصري لا يزال يتحدث بنفس اللهجة التي كانت مصر في عصورها السابقة تؤهِّله للحديث بها، ولم يدرك هذه الفجوة الكبيرة بين

لغة الخطاب وبين المواءمات السياسية والظهير السياسي للمفاوض[1] صحيحٌ أن لغته وخطابه سليم، ولكن هذا الخطاب يتمُّ إرساله في ظروف مختلفة، ولا يمكن الاعتماد طويلًا على ذات الخطاب، بعد تراجع طبقات الحماية السياسية التي تغلِّفه والحقيقة الثالثة هي أن مصر في هذه الأزمة لم تقرأ الخريطة السياسية الجديدة لأفريقيا قراءةً صحيحة، وظنَّت أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الساحة الأفريقية،وهو وهم يتجاوز الحقيقة بكثير الحقيقة الرابعة، هي أن النيل لم يعدْ جزءًا من مدركات الشعب المصري؛ ولكن الأزمة أيقظت الشعب على حقائق، في مقدمتها أن الإدارة الحكومية للأزمة لم تعدْ سببًا للطمأنينة، فأضيفت أزمة النيل عندهم إلى مساحات أخرى تخلَّت فيها الدولة عن دورها أما الحقيقةُ الخامسة فهي أن تهديد مصر بحرمانها من مياة النيل ولو على المدى البعيد ربما يكون عقوبةً من السماء لحالة الأزمة التي يواجهها النيل في مصر، بعد أن دمره التلوثُ الذي يؤدي إلى رفع تكلفة التنقية، كما قامت جيوش من ورد النيل بغزو مجاريه الرئيسية، فضلًا عن الفضلات والمخلفات التي تقذفها يومياً آلاف المصانع ومجاري الصرف الصحي والبواخر السياحية؛ لعل في هذه الأزمة ما يدفع إلى حملة شعبية لردّ الاعتبار للنيل الذي تغنى به الشعراء ويحبه الفنانون الحقيقة السادسة، أن هذه الأزمة حصاد علاقات مصر بكل من العدو الصهيوني والولايات المتحدة، وإذا كانت الدولتان تجتهدان في تفاقم هذه الأزمة، فلا أظن أن الحكومة المصرية لديها خيار آخر سوى مراجعة الموقف المصري والسياسة المصرية من واشنطن وتل أبيب عند هذه النقطة لا بدَّ من البحث في خيارات مصر في مواجهة هذه الأزمة، فهناك فرق بين إدارة الأزمة بغية الوصول إلى تسوية لها وبين القفز فوق هذه الأزمة بالخطاب التبسيطي من مجمل الحقائق السابقة يمكن أن نبني رؤية مصرية شاملة

(١) عن مقال د٠ عبد الله الأشعل - بتصرف

لتأمين حصة مصر في نهر النيل من محاور أربعة، ولكن كل هذه المحاور تعتمد على بداية شجاعة؛ وهي مراجعة موقف مصر من الولايات المتحدة وتل أبيب على أساس المساهمة من الدولتين فيتأزم الموقف، ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف مصر سوف يزداد سوءًا إذا بدأ تفكيك السودان، وقد تم في يناير ٢٠١١م؛ ولذلك فإن الإرادة السياسية لمصر هي نقطة البداية في إعادة الصحوة إلى العقل المصري الذي ظلَّ مغيباً طوال عقود تكرست فيها هذه الوقائع، وبدأ يفيق فجأةً بسبب هول الكارثة، فإذا كانت مصر لا تدرك أن دورها الإقليمي في العالم العربي وأفريقيا تراجع، وأن سبب هذا التراجع هو غياب الرؤية والإرادة؛ فإن الحديث عن خيارات سوف يبدو في فراغ؛ لأن الذي يملك الاختيار بين البدائل هو الذي يتمتع بالعقلية الحادة والإدراك الحقيقي للأزمة وأبعادها وأخطارها والعزيمة الصادقة على مواجهتها ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإن مصر في حاجة إلى تطوير موقفها القانوني وخطابها الدبلوماسي في المسألة المائية، ودراسة آثار الأزمة في السودان على تداعيات الأزمة مع دول المنبع، وإعادة النظر في الدبلوماسية المصرية في أفريقيا على أسس جديدة لمعالجة مظاهر الخَلَل في هذه الدبلوماسية ، فضلاً عن التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية حتى تكون قيداً على حرية الحركة من جانب دول منابع النيل ، وحق مصر الطبيعي والقانوني في النيل لا جدال فيه، ومصر تتعرض لمؤامرة كبرى جزاء ما فرطت فيه في العقود السابقة، ولكن غريزة الحياة أقوى من عوامل الفناء، ولذلك فلا مفرَ من أن تهبَّ النخب في المجتمع المصري لتولي هذا الأمر الحيوي، لعل ذلك يبعث الروح في جثة المؤسسات الرسمية.